عقب اجتماع أعضاء مجلس الأمة مع ممثلي اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط

العمير: اتفاق نيابي - حكومي على إعادة النظر في الوضع الاقتصادي

■ مثل هذا النقاش يرمي إلى تحقيق ما نحن بصدده في الجلسة المقبلة

■ إذ كان هناك تشريعات ستقدم ستكون تفاصيلها واضحة بالنسبة لإخواننا الأعضاء

العامر والعمير والصبيح والخرينج اثناء الاجتماع

جانب من الاجتماع

كتب مصطفى كامل

اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الاشغال الدكتور علي العمير ان الجميع متفق على اعادة النظر في الوضع الاقتصادي بالكويت وتطويره ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والمتمثلة بالاعتماد على مورد واحد للدخل وكذلك وجوب معالجة مواطن الهدر في الكهرباء والماء وجهات اخرى وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل الاعباء الوظيفية والبنيوية، مشددا على ان لقاء اعضاء مجلس الامة وممثلي المجلس الاعلى للتخطيط وما سيليهما من لقاء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشان ترشيد الدعوم سيكونان من الاهمية بمكان لإضاح كافة التفاصيل المتصلة بالجلسة المقبلة والمخصصة لمناقشة ملف الدعوم.

وقال العمير في تصريح صحفي عقب إجتماع لقاء اعضاء مجلس الامة ممثلي اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط في مكتب المجلس يوم امس " الاجتماع كان مميزا اذ لأول مرة يتم دعوة الاخوة أعضاء المجلس الاعلى للتخطيط لسماع وجهة نظرهم حول الاوضاع الاقتصادية الراهنة والمعالجات التي يرونها ".

وتابع العمير " كما تميز اللقاء بحضور عدد كبير من الاخوة اعضاء مجلس الامة ونحن بالحكومة كان دورنا خلال الاجتماع الاستماع لما يطرح من وجهات نظر من قبل الاخوة النواب وكذلك اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط ".

واوضح العمير " ان يوم غد " اليوم " سيشهد اجتماع اخر يضم كل من اعضاء مجلس الامة واعضاء الحكومة حول نفس الموضوع مبينا ان ماتم طرحه من ملاحظات قيمة خلال الاجتماع اثرى الموضوع خاصة بعد نقاش الذي ".

واكد العمير ان الجميع متفق على اعادة النظر في الوضع الاقتصادي بالكويت وتطويره ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والمتمثلة بالاعتماد على مورد واحد للدخل وكذلك معالجة مواطن الهدر في الكهرباء والماء وجهات اخرى وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل الاعباء الوظيفية والبنيوية.

■ إيقاف الهدر في جميع الجهات الحكومية وليس فقط في وزارة الاشغال

■ وصلتنا ملاحظات ديوان المحاسبة عن مشروع المطار الجديد وهناك لجنة شكلت لدراستها

العمير مصرحا لوسائل الاعلام

واشار العمير الى ان " مثل هذا النقاش سيرمي الى تحقيق ما نحن بصدده في الجلسة المقبلة واذ كان هناك تشريعات ستقدم ستكون تفاصيلها واضحة بالنسبة لإخواننا الاعضاء بعد هذا النقاش ".

وشدد العمير على ان الحكومة تعتز بالجهاز الاستشاري المتمثل بالمجلس الاعلى للتخطيط والخبرات الوطنية العاملة فيه والاستفادة من التقارير الصادره عنها.

وبسؤاله عن اسعار الكهرباء والتوجه الحكومي لتغيير تعرفتها قال العمير ان الطرح الذي تم خلال الاجتماع لم يتناول هذه الامور بتفصيلها وانما ذكرت من باب الامثلة حول ضرورة وضع تعرفة صحيحة لبعض مواطن الهدر الذي سيترتب ايقاف للهدر.

وبسؤاله عن خطوات ترشيد الانفاق في وزارة الاشغال قال العمير " ان الترشيد الانفاق الحكومي سيطال كافة الجهات الحكومية ونحن في عاكفين في اللجان المختصة على دراسة ترشيد الانفاق وايقاف الهدر في جميع الجهات الحكومية وليس فقط في وزارة الاشغال ".

وبسؤاله عن مصير مشروع المطار الجديد بعد الملاحظات المايابية وملاحظات ديوان المحاسبة قال العمير " وصلتنا ملاحظات ديوان المحاسبة وهناك لجنة شكلت لدراستها ولاشك ان التقدير والاحترام للديوان فيما سطره لكن الاخوة في وزارة الاشغال يناقشون كيفية التعامل مع الوضع في حال عدم التمكن من تخفيض تكلفة المشروع خاصة وان المشروع سبق طرح مرتين الاولى كمناقصه والثانية كممارسة بالظرف المغلق "معربا عن امله بالوصول الى حل مرضي لجميع الاطراف.

ومن جانبة قال رئيس اللجنه الاقتصاديه في المجلس الاعلى للتخطيط والتنميه ناصر الروضان ان الاجتماع اليوم مع مكتب المجلس اجتماع غير مسبوق و في السنه حميده ودعوتهم دعوة طيبه من المجلس.

واضاف الروضان في تصريح صحفي في مجلس الامه ان الاجتماع تطرق الى الوضع الاقتصادي الحالي وانعكاس انخفاض اسعار النفط عليه موضحا ان هناك عجزا وصل الى 64 في المئه من الميزانيه.

واكد من هذا الرقم يجب ان تتضافر فيه جميع الجهود سواء من اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط و اللجنة الاقتصاديو في مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية في مجلس الامه "فجميعا في قارب الواحد بالتجاره الاصلاح الاقتصادي، حتى نتجنب ما يمكن ان يحدث من تداعيات اذا استمر الوضع بانحدار المداخيل".

وبين اهمية العمل في صالح الاقتصاد الكويتي و اهميه اجراء الاصلاح الاقتصادي في اقل ضرر ممكن على المواطنين و الحفاظ على مستويات دخولهم مؤكدا في الوقت نفسه لا بد أن نبدأ و ان الوقت ليس في صالحنا.

بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي سموه لـ «ولاية العهد»

نواب: سمو الشيخ نواف الأحمد «قامة كبيرة» في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي

■ الكندري: سموه استطاع أن يحصل على ثقة سمو أمير البلاد بفضل عمله الدؤوب في جميع المناصب التي تقلدها

■ أحدث نقلة نوعية بالعمل الأمني والاجتماعي وأصبح مضرباً للمثل في تعامله الراقي وتواضعه

فيصل الكندري

أحمد العازمي

قدم العديد من النواب التهاني لسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي سموه لولاية العهد

واعرب النواب في تهانيهم عن تقديرهم لدور سمو ولي العهد القيادى والتنموي في جميع مراحل نهضة الكويت الحديثة وذلك من خلال تفانية في العمل في جميع المناصب التي تقلدها سموه

ومن جانبة قال النائب فيصل الكندري إن سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد قامة هامة في العمل السياسي المتوازن في البلاد

مشيراً إلى أن دور سموه في النهضة الحديثة للكويت كان ولا زال يدر علينا رغد العيش والحياة الكريمة لجميع المواطنين.

وأكد الكندري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد المنصب إن سموه استطاع أن يحصد محبة كل ابناء الكويت ويحصل على ثقة سمو أمير البلاد والأسرة الحاكمة بفضل عمله الدؤوب في جميع المناصب التي تقلدها سموه موضحا أن سموه احدث نقلة نوعية بالعمل الأمني والاجتماعي واصبح مضربا للمثل في تعامله الراقي وتواضعه.

واشار الكندري إلى أن لسمو ولي العهد إسهامات بارزة في تحقيق التكامل الأمني لجميع دول مجلس التعاون بحكم تقلدة منصب وزير الداخلية من العام 1978 حتى العام 1988 ومن عام 2003 حتى 2006 فضلا عن إسهاماته البارزة في تطوير المنظومة الأمنية في الحرس الوطني ووزارة الدفاع.

وبين الكندري أن سمو ولي العهد يحسب لإنجازاته ترغيب الشباب الكويتي للإنخراط في السلك العسكري في وزارتي الدفاع والداخلية وإدخاله سياسة الإحلال بدفع الشباب للعمل.

ولفت الكندري إلى أن سمو ولي العهد مرجعاً سياسياً وله خبرة كبيرة في العمل واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المواطنين وتطوير الخدمات الاساسية

مبينا أن سموه نهل من سمو أمير البلاد الكثير من الخبرات في العمل السياسي وقدما نموذجا عالميا في العمل الإنساني حتى توجا الكويت مركزا للعمل الإنساني.

وأكد الكندري ان كل الكويتيين اجمعوا على أن سمو ولي العهد يستحق فعلا لقب سمو التواضع مهنئا سموه بالذكرى العاشرة لتوليه المنصب متمنيا دوام الازدهار والرفعه للكويت.

ومن جانبة تقدم النائب د.أحمد مطيع العازمي بالتهنئة لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الأحمد الصباح بمناسبة مرور عشر سنوات على الثقة السامية التي أولاها إياه صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتعيينه وليا للعهد.

وقال النائب إن لسموه دورا فعالا في تاريخ الكويت منذ نشأته مرورا بمناصبه التي تقلدها وإلى يومنا هذا فهو ولي العهد الأمين لسمو أمير البلاد وذراعه اليمنى في إدارته لشؤون البلاد فهو قامة في العمل السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

وأكد النائب إن الكويت شهدت تقدما وازدهارا وطفرة تنموية في جميع مناحي الحياة تحت ظل قيادة سمو أمير البلاد وولي عهده الأمين وذلك للسياسة الحكيمة التي تنتهجها القيادة العليا في البلاد مما جعل الكويت تمضي قدما في طريقها لتكون مركزا ماليا عالميا.

وأضاف النائب إن من حق الشعب الكويتي أن يفخر بقادته سائلا المولى عز وجل أن يحفظهم ويرعاهم ويسدد على طريق الحق خطاهم متمنيا لهم دوام الصحة والعافية وللكويت التقدم والنماء والإزدهار.

«المحاسبة» يسحب فريق التدقيق المكلف بالرقابة بعدما لمس تعنتاً وتعسفاً في أداء مهامه

«الميزانيات»: مستاؤون لتعطيل الأعمال الرقابية على مهام الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة

■ النصوص القانونية تؤكد على أحقية الديوان بقيامه برقابته اللاحقة على جميع اختصاصات الصندوق وحركته المالية والإدارية

■ في حال استمرار هذا النهج غير المقبول فإن اللجنة سترسل تقريرها على نحو الاستعجال لرفض الحساب الختامي للصندوق

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة موضوع رقابة فريق ديوان المحاسبة على الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور / يوسف العلي ورئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي وتبين لها ما يلي :-

أولا : تعطيل الأعمال الرقابية لديوان المحاسبة بين ديوان المحاسبة للجنة أنه اضطر إلى سحب فريق تدقيقه المكلف بالرقابة على الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدما لمس تعنتا وتعسفا من قبل إدارة الصندوق وتعطيلا له في اداء مهامه الرقابية لما يقارب العام موضحا أن هذا الأمر يعد من السوابق لديوان المحاسبة.

ثانيا : استياء اللجنة

وقد اعرب اعضاء اللجنة بإجماعهم عن استيائهم للتعطيل الأعمال الرقابية على مهام الصندوق دون أي مبرر قانوني رغم ما استعرضه المستشارون القانونيون لمجلس الأمة أن اختصاصات ديوان المحاسبة الرقابية أساسها الدستور قبل أن يكون القانون وأن أي ادعاء بعدم خضوع الصندوق لرقابته هو ادعاء ينافي الدستور ولا يعتد به وان النصوص القانونية تؤكد على أحقية الديوان بقيامه برقابته اللاحقة على جميع اختصاصات الصندوق وحركته المالية والإدارية. واستنكرت اللجنة تخلف حضور رئيس الصندوق لاجتماع اللجنة لارتباطه بمهمة رسمية خارج البلاد دون إرسال أي اعتذار رسمي للجنة أو إيفاد من ينوب عنه رغم تضمن دعوة اللجنة المرسلة صراحة لذلك الأمر. وبينت اللجنة انه لا توجد أي توجيهات جادة من قبل الوزير لعودة فريق ديوان المحاسبة للتدقيق على أعمال الصندوق

كون القانون يتضمن مواد كثيرة تحتاج إلى تعديل بعضها واضافة آخرى

الحريجي: مشروع مدينة «الحرير» يحتاج إلى شهر على الأقل

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها امس الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح.

واستبعد مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان تنجز اللجنة تقريرها في شان مدينة الحرير قبل جلستي مجلس الامة يومي الثلاثاء والاربعاء المقبلين كون القانون يتضمن مواد كثيرة تحتاج الى تعديل واضافة مواد جديدة اخرى على ان يتم انجازه في فترة لا تقل عن شهر.

واوضح ان الحكومة قامت بدراسة متكاملة بشان مدينة التحرير عام 2011 وتم صياغته على شكل مواد قانون "الا ان الحكومة ارتات عدم تقديمه كمشروع قانون حتى لا يتاخر بسبب الروتين الطويل الذي قد يصل الى نحو ثلاثة سنوات انتظارا للردود من نحو 57 جهة حكومية معنية".

وقال ان مشروع مدينة الحرير مشروع ضخم ويشكل نقلة نوعية

حيث يقع في مدينة الصبية الى جانب جزيرة بوبيان باستثناء الجزء الشمالي منها.

وذكر ن الاقتراح بقانون بشان مدينة الحرير والمحال الى لجنة المرافق العامة جاءت التوصية من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية برفضه لاسباب عدة منها "ان مواد القانون اعطت الهيئة المشرفة على المدينة ورئيس مجلس امنائها صلاحيات كبرى لتكون اشبه بالاقليم المستقل الذي يضع احكامه بنفسه وهو الامر الذي يتوجب معه إعادة صياغة المقترح".